يصح وفي اول باب صريح الطلاق من طلاق الطحاوي روى عن ابي حنيفة
انه اذا نوى الثلاث في قوله انت طالق تصح نيته قال السرخسي وهذا
قول ابي حنيفة الاول وبه قال الشافعي وفي القدوري عن ابي حنيفة
انه لا يصح نية الثلث في قوله انت طالق طلاقا وقدم في مسائل الشتى
ولو نوى الثنتين في قوله انت طالق الطلاق لا يصح وان كان طلقها
واحدة الا ان يكون امة ولو كانت حرة وقال عنيت بقولي انت طالق
واحدة وبقولي الطلاق اخرى صدق في الطحاوي والقدوري ولو
نوى الثلث في قوله اعتدي واستبري رحمك وانت واحدة لا يكون
الا واحدة رجعية في شرح الطحاوي قال لها سك طالق دست يارد
اسم قرا فهو بائن ولو قال لك طالق دست بان داشم ترا فرخيي
ولو تزوج امراة على طلاق ضرتها وقع الطلاق على ضرتها ويكون جعلا
في الزيادات في باب العتق والتزوج اذا طلق المدخول بها ثم قال
جعلت تلك التطليقة بائنة فان كان قال ذلك وهي في العدة فالتطليقة
بائنة في قول ابي حنيفة وابي يوسف والعدة عليها مذ يوم طلقها
رجعيا ولو قال جعلت تلك التطليقة ثلثا وهي في العدة كان ثلثا
عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف لم يكن ثلثا وان كانت في العدة
وعند محمد في الوجهين جميعا لا يكون بائنا ولا ثلثا قبل باب نكاح المرتد
من نكاح الاصل لابي الليث قال الكرخي عليه اتفقت الروايات عن ابي يوسف
انه اذا جعلها بائنا تكون بائنا واذا جعلها ثلاثا روى ابن سماعة عنه
مثل قول ابي حنيفة وروى ابن رستم عنه يكون ثلاثا واخبار هذا في الجامع
الكرخي وفي باب الولاء والشهادة على احد دعوى شمس الائمة
السرخسي في مسائل الشتى من طلاق قدوري من نكاحه
ولو قال لها اذا طلقتك واحدة فهي بائن او قال فهي ثلاث فطلقها
واحدة فهي رجعية لانه تقدم القول قبل نزول الطلاق ولو قال لها اذا
دخلت الدار فانت طالق ثم قال قبل الدخول في الدار قد جعلت هذه

التطليقة

التطليقة بائنا او ثلثا لم يلزمه هذه المقالة لان التطليقة لم تقع بعد
ولو طلقها ثم قال وهي في العدة قد الزمت امراتي تلك التطليقات بتلك
التطليقة او قال الزمتها بطلقتين بتلك التطليقة ففي الاول ثلث وفي
الثاني ثنتان ثم قال ولو طلقها واحدة وراجعها ثم قال قد جعلت تلك
التطليقة بائنا لا يكون بائنا لان الرجعة اقوى من اقتضاء العدة
طلق الرجل امراة الصبي ثم بلغ الصبي فقال اوقعت عليها الطلاق الذي
اوقعه فلان يقع بخلاف ما لو قال اجزت في ما دون في هزاره
البائن يلحق الصريح والصريح يلحق البائن والصريح اما البائن لا يلحق
البائن الا اذا كان البائن الثاني معلقا وصورته اذا قال لها ان دخلت
الدار فانت بائن وعنى به الطلاق ثم طلقها واحدة بائنة ثم دخلت
الدار فانها تبين وعنى به الطلاق ثم طلقها اخرى عند ما خلا فالثاني فرق وكذلك
لو قال لها للمانة انت طالق بائن يلحقها فاغو قوله بائن ويبقى قوله
انت طالق نصحيحا كلامه ولو قال انتك بتطليقة لا يقع لانا لو الغينا
قوله انتك يبقى قوله بتطليقة فلا يقع شئ مسائل الاستثناء
وما يفصل بينه وبين الكلام قال لها انت طالق ان شاء الله وهو كما
قال يعني ان شاء الله لا يقع الطلاق لان الطلاق مع الاستثناء ليس
بايقاع فبعد ذلك علم المرء وعلم عمله سوا سكوت البكر لما جعل رضا
في الشرع لم يقع الفرق بين علمها وجهلها ولذلك لو عرف الاستثناء
لكن لم يلفظ كره على فصل الاستثناء وكان من فصله الايقاع لوجود الاستثناء
حنيفة قال سئل ادبن حكيم اختلفت انا وخلف بن ايوب في هذه المسئلة
فاجبت ان الاستثناء صحيح والطلاق غير واقع فحالفني خلف ثم رايت
ابا يوسف في المنام فقلت له مسئلة فقال سل فسئلته عن هذه المسئلة
فقال يكون استثناء فقلت له لم قال ارايت لو قال لها انت طالق في علم
الله او غير طالق كان يقع الطلاق فقلت لا فقال هذا وذاك سوا
وفي الجامع الاصغر سئل ابو عصمة وهو كان في زمن ابي يوسف ومحمد عمن

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)